انتقد حالة الشلل السياسي التي تشهدها البلاد

خليل الصالح: الحكومة لم تفِ بتعهداتها بزيادة المعاشات.. واستقالتها لا تسمح لها بتعطيل مصالح المواطنين

وضع الشوارع يتحول من سيئ إلى أسوأ والحفر على الطرق السريعة تهدد الأرواح والمركبات

المواطنون يعانون من غلاء المعيشة وبند السكن وحده يلتهم أكثر من ثلث دخل رب الأسرة

ضرورة أن تشهد المرحلة المقبلة تعاونا حقيقيا وفعالا بين الحكومة والمجلس

خليل الصالح

انتقد النائب خليل الصالح حالة الشلل السياسي التي تشهدها الكويت،مؤكدا أن استقالة الحكومة لا يمنحها الحق في تعطيل أعمال مجلس الأمة ومصالح المواطنين.

وقال الصالح إن أكثر من 3 أشهر مرت على تعهدات وزير المالية بزيادات معاشات المتقاعدين والبديل الاستراتيجي ولم تصل إلى مجلس الأمة أي تصورات في هذا الخصوص،رغم أن الحكومة أرسلت خلال فترة استقالتها مشروعات بقوانين أخرى،وكأن معاناة المواطن آخر ما يعني الحكومة.!

ولفت الصالح إلى وضع شوارع الكويت الذي يتحول من سيء إلى أسوأ، والحفر على الطرق السريعة تهدد الأرواح والمركبات، متسائلا « ما الذي يمنع وزارة الأشغال من إصلاحها «؟!.

وشدد على أن المواطنين يعانون من غلاء المعيشة وبند السكن وحده يلتهم أكثر من ثلث دخل رب الأسرة ، ولم تقدم الحكومة أي حلول حتى الآن.

وأضاف» لا يمكن القبول بالتضحية بالمواطن البسيط وإقحامه في صراعات لا علاقة له بها،وعلى الحكومة الوفاء بتعهداتها بقوانين عدالة الرواتب ومعاشات المتقاعدين وتحقيق رفاه المواطن».

وشدد على ضرورة أن تشهد المرحلة المقبلة تعاونا حقيقيا وفعالا بين الحكومة والمجلس يسير بالسلطتين إلى طريق الإصلاح وتحقيق تطلعات وآمال المواطنين.

شعبان : سوء التنسيق بين الجهات الحكومية والاستعانة بكوادر أجنبية أدى إلى ظلم توظيف «البترول»

شعيب شعبان

أكد النائب شعيب شعبان أن سوء التنسيق بين الجهات الحكومية والاستعانة بكوادر أجنبية بوجود الوطنية أدى إلى ظلم توظيف البترول.

وأضاف شعبان عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» :» نجدد الدعوة بقبول جميع المهندسين الكويتيين المجتازين وربط مخرجات التعليم مع الديوان والشركات وتفعيل التكويت ومعالجة ذلك مستقبلا من خلال بيان حاجة الوظيفة لذلك التخصص والابتعاث» .

طالب بتزويده بالسند القانوني لقرار تحديد أسعار السلع والخدمات والأعمال الحرفية

الطشه يوجه سؤالاً للناهض بشأن مدى التزام منصة «نتفليكس» بضوابط البث في الكويت

مبارك الطشه

وجه النائب د. مبارك الطشة 3 أسئلة من بينها سؤالان إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن مدى التزام منصة «نتفليكس» بضوابط البث في الكويت، وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم «10» لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها.

وتضمنت الأسئلة سؤالا إلى وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، بشأن تسويق شركة لأعمال فنية مخالفة لقيم وثوابت المجتمع.

وجاء في سؤاله الأول إلى وزير التجارة ما يلي:

في 8 سبتمبر 2022، أصدرت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة الإعلام بيانا مشتركا، أعربتا فيه عن تأييدها الكامل للخطوة التي قامت بها لجنة مسؤولي الإعلام الالكتروني في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بالتواصل مع منصة «Netflix» لإزالة كل محتوى من شأنه أن يتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية والمجتمعية.

وأكدت الهيئة والوزارة في البيان المشار إليه عزمهما متابعة مدى التزام المنصة المذكورة بضوابط البث في الكويت، وإزالة المحتوي المخالف الموجه للجمهور، خصوصا فئة الأطفال، وعدم عرض أي مواد لا تتماشى مع القيم المجتمعية ولا تتوافق مع الأنظمة والقوانين المتبعة في الكويت.

حذرت الهيئة والوزارة – بحسب البيان نفسه – من أنه «في حال استمرار المنصة بنشر المحتوى المخالف للمحاذير سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل تلقت الهيئة أي خطاب أو تعليق من منصة «نتفليكس» ردا على البيان المشار إليه؟

2 – في ضوء ما ورد في البيان عن عزم الهيئة والوزارة متابعة مدى التزام المنصة المذكورة بضوابط البث في الكويت، وإزالة المحتوي المخالف الموجه للجمهور، خصوصا فئة الأطفال، وعدم عرض أي مواد لا تتماشى مع القيم المجتمعية ولا تتوافق مع الأنظمة والقوانين المتبعة، هل تابعت الهيئة وفاء لتعهدها السابق؟ وما النتيجة التي توصلت إليها في ضوء ذلك؟ وهل التزمت «نتفليكس»؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى بيان أوجه الاستجابة تفصيلا، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فهل اتخذت الهيئة أي إجراءات قانونية تجاه المنصة، كما تعهدت في البيان، يرجى ذكر الإجراءات «إن وجدت».

وجاء في سؤاله الثاني إلى وزير التجارة ما يلي:

بينما تسعى الدولة بكل هيئاتها ومؤسساتها إلى حل المشكلة الإسكانية «المزمنة»، وتسخر كل طاقاتها وإمكاناتها لمعالجتها عبر تقديم جميع أشكال الدعم للمواطن الكويتي للحصول على حقه الأصيل في الرعاية السكنية، وتقليص سنوات انتظاره الطويلة لبيت العمر.

وفي الوقت الذي يعاني المواطنون الذين خصصت لهم قسائم سكنية من الارتفاع الرهيب في أسعار مواد البناء وندرة العمال وارتفاع أجورهم، فوجئ الجميع بقرار وزير التجارة والصناعة في الحكومة «المستقيلة» رقم «30» لسنة 2023، بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم «10» لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع والخدمات الذي شكل صدمة عنيفة لهم، تقوض كل الجهود المبذولة في ملف الإسكان، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما السند القانوني للقرار رقم «30» لسنة 2023 في شأن تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم «10» لسنة 1979 في شأن الإشراف على الاتجار في السلع والخدمات الحرفية وتحديد أسعار بعضها – إن وجد –.

2 – هل تضمن القرار رفعا لقيمة مواد البناء المدعومة وفقا للقانون رقم «19» لسنة 2014 في شأن منح الحاصل على قرض للبناء، لمواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاج اليها البناء بقيمة لا تتجاوز 30 ألف دينار، إضافة إلى القرض؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما تلك المواد؟ وكم بلغت قيمة الزيادة في كل مادة من مواد البناء؟ مع تزويدي بقائمة مفصلة تتضمن كل التغييرات التي أجريت على قائمة المواد الإنشائية المدعومة، سواء تعلق الأمر بالسعر أو القيمة أو الكمية.

3 – تضمن القرار في البند الثالث منه جدولا لتحديد إجمالي المخصصات المالية ونسبة ومبلغ الدعم، وأشار الجدول في البنود من «7 إلى 14» بعبارة «مبلغ مقطوع»، فما معنى ذلك؟ وهل يحول القرار دون دمج مبلغ الدعم المقطوع؟ وهل يجبر المواطن على تسلم مواد بناء لا يرغب بها للاستفادة من الدعم وإلا يلغى حقه في الحصول عليه؟

4 – ما الأسباب الفنية والموضوعية لإصدار القرار رقم «30» لسنة 2023؟ وهل أجريت أي بحوث أو دراسات عنه قبل إصداره؟ وهل تطرقت تلك البحوث إلى آثار ونتائج مثل هذا القرار على جهود ومساعي حل القضية الإسكانية؟ مع تزويدي بتلك الدراسات والبحوث – إن وجدت –.

5 – صدر القرار مذيلا بعبارة «وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة»؟ فما المصلحة العامة التي اقتضاها القرار؟

وجاء في سؤاله إلى وزير الإعلام ما يلي:

نمى إلى علمي أن شركة اتصالات تسوق لعدد من الأفلام والمسلسلات الأجنبية والعربية التي تبث عبر المنصات الرقمية «شاهد» و»شاهد VIP» تتضمن مشاهد خادشة للحياء، وتروج للشذوذ والانحرافات الجنسية وللانحلال الأخلاقي، على نحو يتعارض مع ثوابت ديننا الإسلامي الحنيف وقيم المجتمع الكويتي الأصيلة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما مدى صحة ما أثير في شأن تسويق شركة الاتصالات لأعمال فنية مخالفة لقيم وثوابت المجتمع، عبر إحدى المنصات الرقمية؟ إذا كان الجواب صحته، فما هذه الأعمال تحديدا؟

2 – هل حصلت الشركة على أي تصريح أو ترخيص من اللجان أو الهيئات التي تتولى الرقابة على الأعمال الفنية قبل التسويق لهذه الأعمال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منه، وبصورة ضوئية من التقرير أو التقارير التي أعدتها اللجان بهذا الخصوص، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب عدم الترخيص للشركة بالتسويق لهذه الأعمال الفنية؟

3 – في ضوء موجة الغضب والاستياء الشعبي مما تضمنته بعض الأعمال التي تسوق لها الشركة هل خاطبت الوزارة ممثلة في الوزير أو أي من الوكلاء أو الإدارات والهيئات التابعة للشركة بهذا الخصوص أو اتخذ أي إجراء؟

4 – هل تخضع الأعمال الفنية التي تعرضها منصات البث الرقمية المختلفة «الكويتية والعربية والأجنبية» لأي نوع من الرقابة أصلا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما شكل تلك الرقابة؟ وما وسائل وأدوات ممارستها؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب التي تحول أو تمنع الرقابة عليها رغم خطورتها الشديدة على قيم المجتمع؟

5 – ما دور وزارة الإعلام في الرقابة على الأعمال الفنية التي تعرض عبر منصات البث الرقمية؟ وما السند القانوني لذلك؟ مع تزويدي به – إن وجد.

استفسر من المعجل عن عقود الزراعات التجميلية للمحافظات

فيصل الكندري يسأل الرشيد بشأن مخالفات تتعلق بأعمال هيئة الاستثمار

فيصل الكندري

وجه النائب فيصل الكندري 4 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان بشأن النقل والندب بين جهات الدولة، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بشأن مخالفات في الهيئة العامة للاستثمار ونقل وندب موظفين إلى صندوق رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووزير الدولة لشؤون البلدية بشأن عقود الزراعات التجميلية، وجاء في السؤال الأول لوزير المالية ما يلي: صدر القرار رقم 2 لسنة 2023 في شأن تشكيل لجنة تحقيق بشأن المخالفات التي تتعلق بأعمال الهيئة العامة للاستثمار في 2023/2/9، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب تشكيل لجنة التحقيق أعلاه؟ وهل يوجد تعارض بين الإحالات السابقة عن الموضوع نفسه إلى النيابة العامة وتشكيل هذه اللجنة؟

2 – هل تشكيل لجنة التحقيق أعلاه هو لشعوركم بعدم قدرة النيابة العامة والأجهزة الرقابية على القيام بدورها في هذا الصدد؟

3 – صورة ضوئية من جميع الإحالات والكتب الرسمية الصادرة منكم إلى النيابة العامة وردودكم على ديوان المحاسبة في هذا الصدد.

4 – ما آخر المستجدات التي طرأت على سير التحقيق؟

5 – لماذا شكلت هذه اللجنة في هذا التوقيت بعد الإحالة للنيابة العامة وتقارير ديوان المحاسبة الصادرة منذ عام 2020؟

6 – كشف بأسماء أعضاء هذه اللجنة، وسيرهم الذاتية والوظيفية مع صلة قرابتهم بالعضو المنتدب الأسبق للهيئة العامة للاستثمار «المعني بالتحقيق»، وهل المدعو بدر السعد ذو صلة قرابة مع بعض أعضاء اللجنة ورئيسهم في العمل في فترات سابقة؟

7 – هل يوجد تعارض وظيفي بين بعض أعضاء اللجنة ورئيس الهيئة الأسبق «المعني بالتحقيق» في إدارة محافظ استثمارية أخرى؟

8 – أسند للجنة التحقيق التثبت والتحقيق في إجراءات ضم بيت التمويل الكويتي مع البنك الأهلي المتحد ومدى أضرار هذا القرار على الصالح والمال العام، وعليه يرجى بيان سبب إرفاق هذا البند على اعتبار أن القرار اتخذته الهيئة وسارعت بالإجراءات وباركته بوجودكم في سدة القرار، وهل يعد هذا التحقيق تراجعا عن القرار؟ وما مدى تأثيره على القرارات والإجراءات السابقة خصوصا أن المضي في هذا القرار قد اتخذ وترتبت عليه مجموعة من الإجراءات المالية والقانونية ذات الصلة بالمركز المالي للأطراف المعنية؟

9 – هل توجد أي إجراءات جديدة اتخذها بيت التمويل الكويتي في شأن انتخابات مجلس الإدارة الجديد؟ وهل أرسلتم كتابا بهذا الصدد؟ وما الإجراءات التي تمت خصوصا أن البند الوحيد على جدول أعمال الجمعية العمومية هو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي؟

10 – وجود اسم البنك الأهلي المتحد في قضية صندوق الجيش أو ما يطلق عليه بسرقة القرن، هل سيؤثر هذا الأمر على قراراتكم في هذا الصدد؟ وهل اللجنة أعلاه معنية بمراجعة هذا الأمر؟

وجاء السؤال الثاني كما يلي:

نمى إلى علمي نقل وندب عدد من الموظفين من جهات الدولة المختلفة إلى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب نقل وندب المذكورين أعلاه؟ وما المصلحة العامة في ذلك؟ مع تزويدي بأسمائهم وسيرتهم الذاتية.

2 – ما رواتب الوظائف السابقة والوظائف الحالية بعد النقل والندب؟ مع تزويدي بمسمياتهم الوظيفية في الوظائف السابقة والوظائف الحالية.

3 – لماذا لم يتم الإعلان عن هذه الوظائف؟ وهل هناك تنسيق مع ديوان الخدمة المدنية للترشيح على الصندوق؟

4 – هل وافق ديوان الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية على النقل والندب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة من الموافقة.

وجاء في سؤاله إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ما يلي:

نمى إلى علمي نقل عدد من الموظفين وندبهم من جهات الدولة المختلفة إلى جهات حكومية أخرى سواء وزارات أو هيئات أو مؤسسات حكومية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب النقل والندب؟ وما المصلحة العامة في ذلك؟ مع تزويدي بأسمائهم وسيرتهم الذاتية.

2 – ما رواتب الوظائف السابقة والوظائف الحالية بعد النقل والندب للمنقولين والمنتدبين؟ مع تزويدي بمسمياتهم الوظيفية في الوظائف السابقة والوظائف الحالية.

3 – لماذا لم يعلن عن الاحتياج لهذه الوظائف؟ وهل هناك تنسيق مع ديوان الخدمة المدنية؟

4 – هل وافق ديوان الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية على النقل والندب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الموافقة ومحاضر اجتماعات مجلس الخدمة المدنية.

وجاء في سؤاله إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ما يلي:

تابعنا من خلال الصحف ووسائل الإعلام قيام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بمجموعة من الإجراءات وذلك بداية الربع الثاني من السنة الماضية، وتهدف هذه الإجراءات كما ظهرت في وسائل الإعلام لحماية الأموال العامة واسترداد حقوق الدولة من خلال محاربة المربين الوهميين، وفي الربع الثالث من السنة الماضية قرأنا أيضا قيام الهيئة ببذل الجهود نحو المحافظة على الزراعات التجميلية مع جهات الدولة المختلفة ومن ضمنها قوة الإطفاء العام وتشكيل لجنة للكشف على جميع العقود الخاصة بالزراعات التجميلية للمحافظة على المال العام واسترداد ما تم الاستيلاء عليه منه وإحالة كل من تعدى على الأموال العامة أو سهل الاستيلاء عليها.

ونمى إلى علمي إصداركم القرار رقم «8» لسنة 2023 بسحب قرار عقوبة صدر قبل «4» سنوات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بيان باسم رئيس وأعضاء لجنة الكشف على عقود الزراعات التجميلية وصورة ضوئية من قرار تشكيلها الصادر في تاريخ 2022/8/20.

2 – بيان بما انتهت إليه اللجنة من قرارات وتوصيات، وهل ثبت للجنة وجود تعديات على العام والإضرار به؟

3 – هل شكلت لجان للتحقيق فيما انتهى إليه تقرير تلك اللجنة؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب ذلك؟

4 – بيان الإجراءات التي اتخذتموها إزاء تلك التوصيات والقرارات؟ وعما إذا اتخذت إجراءات وقف المتسبب بالإضرار بالمال العام عن العمل؟

–5 بيان مدى صحة إصداركم قرارا بسحب عقوبة موظفة في مكتب الوزير لدى الهيئة بعد مرور «4» سنوات على قرار العقوبة.